

حول وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة 15/2014

عرض النتائج

س1: يحدّد إطار النتائج للثنائية 15/2014 36 نتيجة مؤسسية مرتقبة مقابل 60 نتيجة في الثنائية 13/2012. وتم تحقيق ذلك الانخفاض دون ضياع أي من العناصر الجوهرية- هل يمكن إعطاء تفاصيل في هذا الخصوص؟

ج1: لقد خضعت النتائج المؤسسية المرتقبة لمزيد من التحسين والتوحيد مقارنة بالثنائية 13/2012 من أجل الارتقاء بها إلى مستوى الاتساق بما يمكن من توضيح التكاليف وإبراز محاور التركيز بالنسبة للبرامج التي تسهم في تحقيق تلك النتائج. وقد أسفر ذلك عن دمج النتائج الماثلة والاحتفاظ بجوهر كل من النتائج المدججة.

س2: الجزء الأول - يشير عرض النتائج إلى زيادة تحسين المقاييس. وفي هذا الصدد، هل يمكنكم شرح السبب وراء افتقار بعض مؤشرات الأداء، حتى الآن، إلى أسس للمقارنة؟

ج2: تشير أسس المقارنة إلى الوضع في نهاية الثنائية 13/2012، أي نقطة البداية بالنسبة للثنائية الجديدة. وهناك سببان لافتقار بعض مؤشرات الأداء، حتى الآن، إلى أسس للمقارنة وهما كالتالي: (1) لن تكون بيانات أسس المقارنة متاحة سوى في نهاية عام 2013؛ (2) أو أنّ المؤشر جديد، وبناء عليه لن تُجمع بيانات أسس المقارنة سوى في نهاية عام 2013.

س3: لقد شهدت إجراءات تحديد المخاطر واستراتيجيات الحد من وطأتها تعزيزاً كبيراً في البرنامج والميزانية 15/2014. هل يمكنكم شرح الدافع وراء ذلك التحسين؟

ج3: ترمي المبادرة الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية في إطار برنامج التقييم الاستراتيجي إلى تعزيز إجراءات تحديد المخاطر واستراتيجيات الحد من وطأتها ودمج تلك الإجراءات والاستراتيجيات على نحو كامل في إدارة الأداء المؤسسي، بما في ذلك التخطيط الشئالي السنوات. وقد أشرفت هيئات الرقابة التابعة لليويو على إرشاد هذه العملية.

س4: هل يمكن تفصيل ماذا يعني كون الوييو منظمة موجهة نحو تقديم الخدمات؟

ج4: يُذكر أن برنامج التقييم الاستراتيجي (SRP) الذي وضعه المدير العام سنة 2009 يهدف إلى تحويل الوييو إلى منظمة متجاوبة وفعالة ومجهزة لكي تتولى القيادة في قضايا الملكية الفكرية وتحقق أهدافها الاستراتيجية. وبفضل برنامج التقييم الاستراتيجي أصبحت المنظمة بثقافتها وقيمتها تركز على محاور جديدة، وأضحت إجراءات عملها أكثر كفاءة وبرامجها وهيكلها ومواردها أكثر تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية التسعة.

والتوجه نحو تقديم الخدمات هو من قيم الوييو الأساسية وينطوي على تجاوب أكبر مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والزبائن على الصعيد العالمي من أجل ضمان رضاهم على جميع خدمات الوييو، بما فيها مثلاً خدمات نظام الوييو للتسجيل الدولي (مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي ومركز الوييو للتحكيم والوساطة)، والخدمات الموجهة نحو التنمية (مثل الاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية والتدريب وتكوين الكفاءات والنفاذ المعزز إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها والمشورة القانونية)، وخدمات الإدارة والتسيير (مثل خدمات المؤتمرات والترجمة وخدمات الأمن).

ومفهوم التوجه نحو تقديم الخدمات هو موقف ينبغي أن يتبناه جميع الموظفين سواء عند تعاملهم الخارجي مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الفكرية على المستوى الوطني أو الإقليمي وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والزبائن، أو عند تعاملهم في الداخل مع زملائهم في الأمانة.

العرض المالي

س1: يبيّن الجدول 3 من مشروع وثيقة البرنامج والميزانية زيادة بنسبة 4 في المائة في الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، في حين يبيّن الجدول 4 أنّ مستوى الطلبات الدولية يتجه، حسب التوقعات، إلى الارتفاع بنسبة 6,7 في المائة. ألا ينبغي أن يزيد مستويا الإيرادات والتسجيل بالوتيرة نفسها؟

ج1: هناك تباين في مستوى الإيرادات المتأتية من الرسوم نتيجة ارتفاع مستويات التسجيل وذلك وفق عدد من العوامل، بما في ذلك مكان وطريقة إيداع الطلبات، لأنّ ثمة عناصر مختلفة من الرسوم المدفوعة تعتمد على ذلك. ويراعي مستوى الإيرادات المتوقع عددا من الافتراضات في هذا الصدد، وهو ليس مجرد نتيجة عملية ضرب العدد المتوقع للطلبات الدولية في الرسوم. ولزيد من الشروح حول مختلف العوامل التي تُؤخذ في الحسبان لدى تقدير الإيرادات المتأتية من الرسوم، يُرجى الاطلاع أيضا على المرفق الرابع - تطوّر خدمات أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير ولاهاي والطلب على هذه الخدمات على الأجل المتوسط.

س2: الرجاء توفير التوقعات الخاصة بالإيرادات المرتقبة في الثنائية الراهنة مقارنة بما كان متوقعا في البرنامج والميزانية.

ج2: يوفر الجدول 3 من مشروع وثيقة البرنامج والميزانية التقديرات المحدثة فيما يخص إيرادات الثنائية الراهنة. ومقارنة بالمبلغ المتوقع أصلا وبالبلغة قيمته 647 مليون فرنك سويسري، تتوقع التقديرات الحالية إيرادات إجمالية بقيمة 683 مليون فرنك سويسري. ويوفر الشكل 3 كذلك عرضا للفروق التاريخية المسجلة بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية المحصّلة على مدى الثنائيات، ويشير إلى أنّ الأرقام الفعلية تجاوزت في معظمها التوقعات على مدى الثنائيات الإحدى عشرة الماضية.

س3: ما هو سبب الزيادة المقترحة في إجمالي تكاليف الموظفين، وتحديدًا الزيادة في التكاليف المرتبطة بالتأمين بعد نهاية الخدمة؟

ج3: ترد التفاصيل الكاملة عن التغييرات المتعلقة بتكاليف الموظفين في الفقرات من 34 إلى 40 من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية. ويبلغ إجمالي الزيادة في نفقات الموظفين 36,3 مليون فرنك سويسري مقابل الميزانية 13/2012 بعد التحويلات، مما يُعدّ زيادة بنسبة 8,8 في المائة. وأكثر العناصر دلالة فيما يخص تلك الزيادة عنصران اثنان هما:

- إعادة حساب التكلفة، وهي عملية تجسّد أساسا زيادات الدرجات والتغيرات في مستويات المعاشات التقاعدية، وفقا لجدول المرتبات التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، فضلا عن التغيرات في تكاليف الموظفين المشتركة (مثل المنح التعليمية وعلاوات الإعالة وإجازات زيارة الوطن، وغير ذلك). ويمثّل أثر إعادة حساب التكلفة زيادة صافية تناهز 13 مليون فرنك سويسري.

- التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة - يجدر التذكير بأنّه تم، كتدبير قصير الأجل، إجراء تسوية بالتخفيض لأغراض برنامج وميزانية الثنائية 2013/2012 فيما يتعلق بالنسبة المئوية المطبقة على تكاليف الوظائف لتمويل مخصصات مستحقات الموظفين بعد نهاية الخدمة، بما فيها التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة (من 6% إلى 2%) (الرجاء الاطلاع على الفقرة 26 من منشور الويبو رقم 360E/PB1213. وبما أنّ 1% يمثّل 4 ملايين فرنك سويسري تقريبا، فإنّ الزيادة في التكاليف الناجمة عن إعادة إدراج نسبة 4% تتمثّل نحو 16 مليون فرنك سويسري.

س4: هل أعدت الويبو أية سيناريوهات لتمويل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة على المدى البعيد؟ وهل استكشفت الويبو أية سُبل للحد من المبالغ التي يتعيّن تمويلها على المدى البعيد؟

ج4: عُرضت على لجنة البرنامج والميزانية في عام 2012 وثيقة تقدم خيارات مختلفة فيما يخص تمويل التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. واعتبر عدة مندوبون أنّ تلك الوثيقة سابقة لأوانها وفضلوا انتظار ما سنتخذه الأمم المتحدة من إجراءات في هذا الشأن. وفي هذا العام، ستستلم لجنة البرنامج والميزانية وثيقة حول موضوع تمويل مستحقات الموظفين الطويلة الأجل تشرح خطة أولية بسيطة تقترح الويبو اتخاذها فيما يتعلق بتمويل تلك المخصصات. وخلال السنة الواقعة بين الميزانيتين رصدت الويبو، بدقة، الإجراءات المتخذة، ليس من قبل الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك من قبل سائر وكالات الأمم المتحدة المختلفة الأخرى فيما يتصل بهذا الالتزام الطويل الأجل وهناك إشارة إلى ذلك أيضا في الوثيقة المذكورة.

س5: الرجاء شرح سبب الزيادة في عدد الوظائف بما يساوي 96 وظيفة، في حين يرد في مقدمة المدير العام أنّه "لا توجد طلبات لتعيين موظفين جدد - حيث يبقى مشروع البرنامج والميزانية على عدد الموظفين كما هو".

ج5: تدخل الوظائف البالغ عددها 96 وظيفة في إطار مجموع الوظائف البالغ عددها 156 وظيفة والتي وافقت عليها الدول الأعضاء من حيث المبدأ، وذلك في إطار الموافقة على الاستراتيجية المزمع تنفيذها فيما يخص عملية التثبيت، كما أشير إليه أيضا في الفقرة 39 من مشروع وثيقة البرنامج والميزانية. وسيفضي استخدام تلك الوظائف إلى انخفاض هائل في عدد الموظفين المؤقتين. وبناء عليه لا توجد طلبات لإنشاء وظائف جديدة، لأنّ الدول الأعضاء وافقت من حيث المبدأ على تلك الوظائف، ولن تكون هناك زيادة في عدد الموظفين، بل تحوّل من فئة الوظائف المؤقتة إلى فئة الوظائف الثابتة بتكلفة هامشية.

س6: هناك زيادة كبيرة في تكاليف الموظفين، إذ بلغت تلك الزيادة 8,8 في المائة. هل أجرت الأمانة أي تحليل بشأن التدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها لاحتواء تكاليف الموظفين؟

ج6: إنّ نطاق تدابير الاحتواء محدود فيما يخص تكاليف الموظفين. وتقتضي الإدارة المالية الحذرة أن تبلور تكاليف موظفي المنظمة بدقة وشفافية وأن يتم الاعتراف بالالتزامات المستقبلية وقيدها في الحسابات وتمويلها على النحو المناسب. وقد أشارت الأمانة إلى أنّه لا توجد طلبات لإنشاء وظائف جديدة في الشئانية التالية، وأنّ كل الاستراتيجيات المؤسسية والنتائج المرتقبة ستُنجز دون زيادة في عدد الموظفين.

س7: الرجاء شرح السبب الكامن وراء الزيادة المتوقعة في تكلفة الموظفين المؤقتين بنسبة 1,4 في المائة في حين يُرتقب أن يستمر انخفاض عدد الموظفين المؤقتين حسب الفقرة 39.

ج7: لقد بذلت المنظمة، ولا تزال تبذل، جهودا كبيرة من أجل استكمال عملية التثبيت، كما أسفر عن حدوث انخفاض مطرد في عدد الموظفين العاملين لأجل قصير والموظفين المؤقتين على مدى السنوات الخمس الماضية (ففي أواخر عام 2008، كان عدد الموظفين العاملين لأجل قصير في المنظمة يتجاوز قليلا 300 موظف، في حين أصبح ذلك العدد يقلّ عن 200 موظف في عام 2012). غير أنّ تكاليف الموظفين المؤقتين، المماثلة لتكاليف الموظفين الثابتين، تخضع للزيادات القانونية التي تشترطها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وبناء على ذلك ستشمل تلك الزيادات القانونية الوظائف الممولة من الميزانية بصفتها وظائف مؤقتة، كما يسفر عن الزيادة المتوقعة في الميزانية والمبينة في الجدول 5 من مشروع وثيقة البرنامج والميزانية. ولكن ينبغي الالتفات إلى أنّه يُقترح تخصيص مبلغ معين لاستكمال عملية التثبيت، على النحو المشروح بالتفصيل في الفقرة 39 من مشروع وثيقة البرنامج والميزانية. وسيفضي تنفيذ عملية التثبيت إلى تحوّل الموارد والمناصب والأشخاص من فئة "الموظفين المؤقتين" إلى فئة "الوظائف الثابتة" على مدى الشئانية.

س8: يشير العرض المالي إلى خطة رأس المال الرئيسية - هل يمكنكم إعطاء المزيد من التفاصيل عنها؟

ج8: يشير مشروع البرنامج والميزانية إلى الأموال الاحتياطية في الجدول 2. ويورد هذا الجدول، كما في اقتراحات برنامج وميزانية الثنائية السابقة، ما يلي: "1" عرض للإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، وقد ضُمن ذلك العرض، للمرة الأولى، التسويات ذات الصلة الخاصة بكل اتحاد بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ "2" الاحتياطي المنشود بحسب كل اتحاد، الذي حُدّد طبقاً لسياسة الويبو في مجال الأموال الاحتياطية.¹ وعلاوة على ذلك تشير الفقرة 14 من الجزء الخاص بالعرض المالي من مشروع البرنامج والميزانية إلى الأموال الاحتياطية، وتفيد بأنّه من المقترح أيضاً تمويل عدد من النفقات والاستثمارات الرأسمالية من الاحتياطيات المتاحة، وبأنّ وثيقة منفصلة ستُعرض بشأن تلك الاقتراحات. والفرص من الإشارة إلى ذلك في وثيقة مشروع البرنامج والميزانية هو زيادة الشفافية والتأكيد على أنّه سيُعرض مزيد من الاحتياجات من التمويل في اقتراح منفصل. وقد تمّ تجميع الاقتراح الخاص باستخدام الأموال الاحتياطية، المقدم في الوثيقة WO/PBC/20/5 إلى لجنة البرنامج والميزانية كي تنظر فيه، مع الالتزام الكامل بسياسة المنظمة المتعلقة باستخدام الأموال الاحتياطية.²

س9: يبدو أنّ الحصة الإجمالية المخصّصة للتنمية انخفضت مقارنة بالثنائية 13/2012- هل يمكن شرح سبب ذلك؟

ج9: ينبغي مقارنة حصة التنمية للثنائية 15/2014 (21,1 في المائة) بحصة التنمية لميزانية 13/2012 بعد التحويلات (20,9 في المائة) التي تراعي كما ينبغي مجمل الانخفاض في النفقات البالغة قيمته 10,2 مليون فرنك سويسري للثنائية 13/2012 من جزاء تنفيذ تدابير زيادة فعالية التكلفة. وعليه بقيت حصة التنمية للثنائية 15/2014 ثابتة مقارنة بالثنائية 13/2012. وبصورة مطلقة شهدت نفقات التنمية زيادة بنسبة 2,8 في المائة مقارنة بالثنائية 15/2014.

س10: كيف قُدرت نفقات التنمية؟

ج10: تتماشى المنهجية المطبقة لتقدير حصة التنمية لوثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 2015/2014 وتتسق بشكل تام مع تعريف نفقات التنمية والمنهجية المعتمدة في الثنائية 13/2012 (يُرجى الرجوع إلى الفقرتين 52 و53).

س11: يحتوي الاقتراح على أحكام بخصوص ثلاثة مشروعات مندرجة في جدول أعمال التنمية. كم عدد المشروعات الجاري تنفيذها وكم عدد المشروعات التي ما زال يتعيّن تقييمها؟

ج11: هناك 15 مشروعاً قيد التنفيذ حالياً منها 12 مشروعاً يُتوقع إنجازها قبل نهاية عام 2013. وستخضع كل المشروعات لتقييم مستقل بعد إنجازها.

س12: هل وُضعت أسس لمقارنة فعالية التكلفة في البرنامج والميزانية 15/2014؟

ج12: نعم، فقد تمت مراعاة فعالية التكلفة، بشكل تام، في أسس المقارنة المستخدمة في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. ولكنّ الأمانة لم تقتصر في عملها على مراعاة ما تم تحقيقه من فعالية التكلفة، فهناك جهود أخرى تُبذل لضمان تمويل الأنشطة بأكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة. ومن الأمثلة على ذلك بدء الاستعانة بأداة للحجز على الإنترنت يُتوقع أن تسهم في تحقيق وفورات في تكاليف السفر بنسبة تتراوح بين 8 و10 في المائة- لقد أخذت هذه المكاسب المتأتمية من زيادة فعالية التكلفة في الحسبان لدى إعداد وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وتؤكد الوثيقة أنّ نتيجة للجهود المبذولة تم استيعاب الضغط التصاعدي المفروض على نفقات خلاف الموظفين (الترجمة في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، والمؤتمرات

¹ الرجاء الاطلاع على الوثيقة A/48/9 Rev. - السياسة المتبعة في مجال الاحتياطيات والمبادئ المطبقة في استخدام الأموال الاحتياطية.
² المرجع نفسه.

الدبلوماسية، واستمرارية العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمكاتب الخارجية، وغير ذلك) ضمن انخفاض إجمالي قدره 4,8 في المائة في الموارد المقترح تخصيصها لخلاف الموظفين في الشئانية 15/2014.

س13: إذا لم تقع أي زيادة في تكاليف الأجور بناء على أساس الأمم المتحدة، فماذا تعني زيادة 12,6 مليون فرنك سويسري الواردة تحت باب "إعادة حساب التكلفة؟"

ج13: كما جاء في الفقرة 35 من وثيقة البرنامج والميزانية، يأخذ المبلغ الوارد تحت باب "إعادة حساب التكلفة" بعين الاعتبار جميع التسويات المعروفة والمنطبقة على تكاليف موظفي الويبو (بالنسبة للمناصب الثابتة والمؤقتة)، بما في ذلك:

- التسويات الإلزامية التي ينبغي أن تجرئها جميع المنظمات المطبقة للنظام الموحد للأجور والعلاوات الذي وضعته لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC) – وتتعلق تلك التسويات بمنح الدرجات والتغييرات في الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي؛
- والتغييرات في تكاليف الموظفين المشتركة المرتبطة بالتغييرات في تركيبة موظفي الويبو (علاوات الإعالة والمنح التعليمية، إلى غير ذلك)؛
- والوقوع المالي لعمليات إعادة التصنيف المستكملة في الشئانية 13/2012.

س14: في حالة انخفاض الإيرادات في الشئانية 15/2014، ما هي النفقات التي سيتم تقليصها لكي تماشي النفقات مع الإيرادات؟

- ج14: لدى المنظمة عدد من الآليات تمكنها من تسوية مستويات نفقاتها عندما لا تتحقق الإيرادات المتوقعة في الميزانية:
- معادلات المرونة هي الآليات التي تسمح لمستويات الموارد المالية المخصصة لأنظمة الحماية الدولية للملكية الفكرية (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي) بأن تتغير وفقاً للتغيرات في الحجم الإجمالي لأنشطة التسجيل غير المرصودة في الميزانية. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملحق دال من وثيقة البرنامج والميزانية للشئانية 15/2014.
 - ويمكن للمنظمة أن تسوي المبلغ الأقصى للاعتمادات التي تتوخى الحذر في إتاحتها للتخصيص مع مراعاة المستويات المرجحة للإيرادات من الرسوم وغير ذلك من العوامل (وفقاً للقاعدة 2.105 من النظام المالي).
 - ووفقاً للمادة 5.5 من نظام الويبو المالي، يمكن للمدير العام أن يجري تحويلات بين البرامج في حدود معينة عندما تكون هذه التحويلات ضرورية لضمان سير الخدمات على نحو مناسب.
 - ويمكن للمدير العام كذلك أن يقدم ميزانية معدلة لتتطابق فيها الدول الأعضاء.

س15: يرجى تفسير انتقال المبالغ "غير المخصصة" من المبلغ الوارد في وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة للشئانية 13/2012 (7,7 ملايين فرنكات سويسرية) إلى المبلغ الوارد تحت باب الميزانية بعد التحويلات (26,3 مليون فرنك سويسري) كما هو مبين في الجدول 9 من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للشئانية 15/2014 والجدول 3 من وثيقة الاستعراض المالي (WO/PBC/20/INF.1).

ج15: الجزء الكبير من رصيد الموارد المدرجة تحت باب المبالغ "غير المخصصة" هي نتيجة لتنفيذ قرار الدول الأعضاء خفض النفقات في الشئانية 13/2012. والجدير بالذكر أن الدول الأعضاء وافقت على ميزانية الشئانية 13/2012 شريطة أن

تبدل الأمانة جهوداً لحفض النفقات عبر تدابير لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة بمقدار 10,2 ملايين فرنكات سويسرية وذلك باتخاذ تدابير مختلفة منها سياسة سفر الموظفين والغير وإدارة المباني وخفض تكاليف الموظفين من خلال تصميم أفضل للمنظمة، إلى غير ذلك. وتواصل الأمانة جهودها الرامية إلى تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة في مجالات أخرى وتعطي الميزانية بعد التحويلات صورة عن مبررات الإنفاق أو المخصصات المتاحة للبرامج في نقطة معينة من الثنائية، وعليه فقد يتغير ذلك إلى غاية انتهاء الثنائية.

ويشير أيضا باب المبالغ "غير المخصصة" إلى الموارد المتعلقة بعملية التسوية الجارية لوضعية العاملين المؤقتين لفترة طويلة إضافة إلى مخصصات عمليات إعادة التصنيف. ويُذكر أن تلك المخصصات كانت مرصودة في ميزانية 13/2012 المعتمدة تحت باب المبالغ "غير المخصصة".

الهدف الاستراتيجي الأول: تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

س1: ما هو المبلغ الذي حُصص لتمويل المؤتمرات الدبلوماسية وهل ستمول الويبو مشاركة جميع الدول الأعضاء فيها في المؤتمر الدبلوماسي المحتمل عقده لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل؟

ج1: كما جاء في الفقرة 42 من اقتراح مشروع البرنامج والميزانية تم، رهناً بقرار الدول الأعضاء، تخصيص المبالغ التالية لعقد مؤتمرات دبلوماسية محتملة في الثنائية القادمة:

(أ) بشأن اعتماد معاهدة لقانون التصاميم، مبلغ يقارب 0,8 مليون فرنك سويسري (البرنامج 2):

(ب) في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، مبلغ يقارب 0,8 مليون فرنك سويسري (البرنامج 4):

(ج) لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل رهناً بقرار جمعية لشبونة (البرنامج 6)، مبلغ يقارب 130 ألف فرنك سويسري.

ويغطي المبلغ المخصص للمؤتمر الدبلوماسي المحتمل عقده لاعتماد اتفاق لشبونة المعدل تمويل مشاركة الدول الأعضاء الأطراف في ذلك الاتفاق.

س2: في حال تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المزيد من المواضيع – هل يمكن استيعاب مؤتمرات دبلوماسية إضافية؟

ج2: يُعد توافق آراء الدول الأعضاء حول التطور المتوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية من الأولويات الرئيسية بالنسبة للمنظمة. وإذا تم بلوغ توافق في مجال وضع القواعد والمعايير بخصوص مواضيع أكثر مما كان متوقعا أصلا في البرنامج والميزانية سيتم، شريطة صدور قرار من الجمعيات في هذا الشأن، إتاحة الموارد اللازمة، حسب الاقتضاء، عقب استعراض لاستخدام الموارد.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

س1: تقلص عدد النتائج المرتقبة في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث – هل يمكن تفسير السبب؟

ج1: خضعت النتائج المرتقبة للمنظمة لمزيد من الصقل والتوحيد مقارنة بالثنائية 13/2012 من أجل تحقيق تناسق بينها. وأدى ذلك إلى انخفاض عدد النتائج المرتقبة في إطار الهدف المذكور وكذلك في إطار الأهداف الاستراتيجية الأخرى دون

أن تفقد النتائج أي شيء من حيث المضمون. ومثال ذلك توحيد النتائج التالية التي كانت مرتقبة في الشئانية 13/2012: هـ3.6 (مبادئ جدول أعمال التنمية)، وهـ3.7 (وضع خطة بشأن توصيات جدول أعمال التنمية وتنفيذها وإعداد تقارير بشأنها على نحو فعال)، وهـ3.8 (فهم معمق لجدول أعمال التنمية) لتصبح نتيجة مرتقبة واحدة: هـ3.3 بشأن تعميم توصيات جدول أعمال التنمية على عمل الويبو.

س2: ماهي الموارد المتاحة لتلبية احتياجات كل إقليم في الشئانية المقبلة؟

ج2: تتألف الموارد الإجمالية المرصودة لتحقيق النتائج في الأقاليم مما يلي: (أ) الموارد المتاحة للمكاتب؛ (ب) الموارد المتاحة في البرامج المتخصصة المكرسة للأنشطة الموجهة نحو التنمية؛ (ج) موارد البرنامج 11 (مركز الويبو للتدريب). وقد حُتم جدول أعمال التنمية على 26 نتيجة من أصل 36 نتيجة مرتقبة (الصفحة 14 من النسخة الإنكليزية لوثيقة البرنامج والميزانية 15/2014 وعلى 23 برنامجاً (الجدول 6، الصفحة 26 من النسخة الإنكليزية لوثيقة البرنامج والميزانية 15/2014).

س3: ما هو السبب الرئيسي لاقتراح توحيد العمل في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة في المكاتب الإقليمية؟ ولماذا لا تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل البرامج المتخصصة التي لا تنتمي إلى البرنامج 9 والبرنامج 10؟ وهل هذا يعني تحويل الموارد إلى المكاتب؟

ج3: الشركات الصغيرة والمتوسطة هي من أبرز مجموعات أصحاب المصلحة وليست مجالاً من المجالات المتخصصة مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات (البرنامج 5)، ومدير (البرنامج 6)، وقانون الملكية الفكرية (البرامج 1 و2 و3 و4)، والحلول التجارية لمكاتب الملكية الفكرية (البرنامج 15). وتتمثل العمل في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرات الابتكارية لتلك الشركات واستخدام نظام الملكية الفكرية لحماية ما في حوزتها من أصول الملكية الفكرية. ومحور الاستراتيجية الشاملة لتحقيق تلك الغاية هو أنشطة تكوين الكفاءات – التي تظل، بشكل رئيسي، تحت مسؤولية المكاتب الإقليمية (البرنامج 9) والبرنامج 10. ولأن كل مكتب إقليمي أعلم بإقليمه، فإن توحيد أنشطة تكوين الكفاءات التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يضمن فعالية وكفاءة أكبر في مراعاة المميزات الإقليمية لتلك الشركات وتفادي ما يحصل حالياً من تداخل. وسيعمل مكتب نائب المدير العام المعني بالتنمية بالتعاون الوثيق مع قسم التعاون مع البلدان المتقدمة على ضمان الاتساق على مستوى المكاتب الإقليمية والبرنامج 10 ووضع معدات ومحتويات تتطور باستمرار. وتعيين منسق للشركات الصغيرة والمتوسطة في المكاتب الإقليمية والبرنامج 10 يعني زيادة في موارد الموظفين في البرامج المعنية التي تتوفر فيها الخبرة المطلوبة لضمان مراعاة أفضل للمميزات الإقليمية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

س4: هل تشمل الموارد المقترحة للنتيجة المرتقبة هـ 1.3 "سياسات واستراتيجيات وخطط إنمائية وطنية بشأن الملكية الفكرية والابتكار تتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية" موارد لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية إضافة إلى وضعها؟

ج4: الموارد المقترحة للنتيجة المرتقبة هـ 1.3 هي تقدير للموارد المطلوبة لتحقيق المؤشرات التالية في جميع الأقاليم في الشئانية 15/2014:

البرنامج 9 - مؤشرات الأداء وأسس المقارنة والأهداف بالنسبة للنتيجة المرتقبة هـ 1.3

مؤشرات الأداء	أسس المقارنة	الأهداف
عدد البلدان التي تمر بمرحلة صياغة أو اعتماد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية أو خطط التنمية أو كليهما	أفريقيا (12 في المجموع) آسيا والمحيط الهادئ (8) المنطقة العربية (4) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (9)	أفريقيا (18 في المجموع) آسيا والمحيط الهادئ (13 في المجموع) المنطقة العربية (7 في المجموع) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (13 في المجموع) 10 بلدان من البلدان الأقل نمواً الموجودة في التوزيع الإقليمي أعلاه
عدد البلدان التي اعتمدت الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية أو الخطط الإنمائية أو كليهما وتنفذها	أفريقيا (4) المنطقة العربية (3) آسيا والمحيط الهادئ (3) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4) 5 بلدان من البلدان الأقل نمواً الموجودة في التوزيع الإقليمي أعلاه	أفريقيا (6 في المجموع) المنطقة العربية (6 في المجموع) آسيا والمحيط الهادئ (7 في المجموع) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (12) 11 بلداً من البلدان الأقل نمواً الموجودة في التوزيع الإقليمي أعلاه

البرنامج 10 - مؤشرات الأداء وأسس المقارنة والأهداف الوجيهة بالنسبة للنتيجة المرتقبة هـ 1.3

مؤشرات الأداء	أسس المقارنة	الأهداف
عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات أو خطط وطنية للملكية الفكرية	14 (في المجموع في نهاية 2013)	ستة بلدان إضافية

وحيثما تُعتمد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية فإنها توجه وضع الخطط القطرية التي تحدد جملة أمور منها المجالات التي ستنفذ فيها الاستراتيجية بمساعدة الويبو. والموارد المرتبطة بذلك التنفيذ هي جزء من حصة التنمية في النتيجة المرتقبة في إطار الأهداف الاستراتيجية التالية: من الأول إلى الثامن.

س5: هل يمكن تقديم تفاصيل أكثر عن إعادة تنظيم أكاديمية الويبو؟ وكيف سيكون وقع ذلك على الخدمات المقدمة للبلدان الأعضاء؟ وهل هناك أي تأثير على المكاتب الإقليمية من حيث الموارد؟

ج5: طلبت الأمانة المشورة بخصوص كيفية تحسين خدمات أكاديمية الويبو. وأوصى الاستعراض المستقل للإدارة بتوفير بيئة استراتيجية لتقديم أنشطة التدريب عبر مركز الويبو للتدريب بالتعاون الوثيق مع المكاتب وذلك بغية حصول البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على منافع أكثر (تقديم الخدمات بصورة أفضل) والانتفاع إلى أكبر قدر ممكن من استخدام الموارد. وسيضطلع المركز بخمسة أدوار رئيسية هي: أن يكون وكالة مُنقّدة من أجل تقديم أنشطة التدريب المهني بصورة مباشرة؛ ومُحفّزاً على إقامة شبكات وشركات لتوسيع نطاق فرص التدريب ووقعها في البلدان؛ ومركزاً داخلياً مميّزاً في مجال التدريب؛ ومركزاً متاحاً للجميع على الإنترنت لتبادل المعلومات عن جميع أنشطة الويبو وأدواتها وخدماتها التدريبية؛ ومركزاً لشبكة افتراضية للشركاء والخبراء والمعلمين في أنشطة التدريب الموجهة نحو التنمية في مجال الملكية الفكرية. ومن أبرز النتائج أيضاً أنه سيوضع دليل للدورات التدريبية يتيحه مركز التدريب بتنسيق وثيق مع البرامج المتخصصة.

وستستمر المكاتب الإقليمية (البرنامج 9) والبرنامج 10 في الاضطلاع بدور المسؤول الرئيسي فيما يخص التخطيط لأنشطة تكوين الكفاءات وتنسيقها و/أو تقديمها للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً باستخدام ما يقترن بذلك من موارد (فيما يخص: النتيجة المرتقبة هـ 2.3 (كفاءات معززة للموارد البشرية) والنتيجة المرتقبة هـ 4.3 (آليات وبرامج تعاونية)).

الهدف الاستراتيجي الرابع: تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها

س1: ما هي البلدان النامية المستفيدة من نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى تقارير البحث والفحص (WIPO CASE)؟

ج1: لا يشارك حالياً أي بلد من البلدان النامية في مشروع نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى تقارير البحث والفحص. وقد عُرض المشروع على بعض البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا ويجري حالياً النظر فيه. وبصورة عامة، تسعى مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية إلى النفاذ إلى تقارير المكاتب الأخرى بشأن البحث والفحص والغاية من هذا المشروع هو تيسير ذلك النفاذ.

س2: يقترح مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 تعزيز برنامج عمل إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs). هل هذا يعني تخصيص موارد إضافية للبرنامج 30؟

ج2: يقترح مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 تعميم المرحلة الثانية الحالية لمشروع جدول أعمال التنمية "قواعد البيانات المتخصصة وتوفير الدعم" (عقب إجراء تقييم مستقل للمرحلة الأولى من المشروع) على العمل العادي للبرنامج 14 "خدمات النفاذ إلى معلومات ومعارف الملكية الفكرية" بغلاف مالي إجمالي قدره 1,7 مليون فرنك سويسري. وسيُعزز التركيز على ضمان استمرارية مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على المدى الطويل في الشائبة 15/2014 بالاستناد إلى التجارب والدروس المستخلصة أثناء تنفيذ مشروع جدول أعمال التنمية.

الهدف الاستراتيجي الثامن: آلية تواصل متجاوب بين الويبو والأعضاء وجميع أصحاب المصلحة

س1: هل يمكن توضيح السبب الرئيسي لاقتراح إنشاء مكاتب خارجية جديدة؟

ج1: تزايد أهمية الدور الذي تؤديه المكاتب الخارجية في تقديم الويبو لمنتجاتها وخدماتها بفعالية، بما فيها الخدمات الموجهة نحو التنمية، للدول الأعضاء وأصحاب المصالح الأخرى. وتتيح المكاتب المذكورة منصة تُقدّم عبرها خدمات متناسقة بكفاءة وتجاوب أكبر عن طريق التعاون الوثيق مع أصحاب المصالح والجهات المستفيدة. ومن أجل الارتقاء بالويبو كمنظمة عالمية فعلاً، من المقترح إنشاء خمسة مكاتب خارجية جديدة وفقاً للمبادئ الأساسية التالية: (1) ينبغي أن يكون للمكاتب الخارجية قيمة مضافة وأن تباشر الأنشطة التي يمكن للمكاتب أداؤها بشكل أفضل من المقر الرئيسي للويبو؛ (2) ويجوز أن تؤدي المكاتب الخارجية مزيجاً من الوظائف التي تستجيب للأولويات والمميزات الإقليمية؛ (3) ولا ينبغي إحداث مكتب خارجي جديد إلا إذا كانت المنظمة قادرة على القيام بذلك من الناحية المالية؛ (4) وينبغي وضع وظائف المكاتب الخارجية ورصد ما يقابل ذلك من موارد بانتهاج مقارنة متدرجة وحادرة.

ويرجى الاطلاع على مقدمة المدير العام في الصفحة 6 (من النسخة الإنكليزية).

س2: يتضمن البرنامج 20 إطار النتائج للمكاتب القائمة ولا يتضمن إطار النتائج للمكاتب الجديدة المقترحة لماذا؟

ج2: شهد إطار النتائج للمكاتب القائمة تحسناً كبيراً مقارنة بالشائبة 13/2012 ويعكس الإطار بوضوح ولاياتها وفقاً للأولويات الإقليمية. وسيوسع نطاق إطار النتائج ليشمل المكاتب الجديدة عندما يتم التأكد من مواقعها الجغرافية ويحدد مزيج النتائج المرتقبة التي ستساهم في تحقيقها.

س3: ماهي تكلفة إنشاء المكاتب الجديدة المقترحة؟ وما هي تكاليف المكاتب الخارجية القائمة؟

ج3: وُضع جانبا ما يقارب 300 ألف فرنك سويسري في المتوسط لكل مكتب من المكاتب الجديدة تحت باب نفقات غير الموظفين. غير أن التكاليف الفعلية بحسب كل مكتب تتوقف على ما يلي: (1) الاتفاقات والأحكام الخاصة المبرمة مع البلد المضيف؛ (2) مدى نضج المكتب الخارجي ونوع الخدمات/المنتجات التي يقدمها، مما يجعل المقارنة المباشرة بين المكاتب صعبة. ومن الجدير بالذكر أنه من غير المرتقب خلق وظائف جديدة في المكاتب الخارجية الجديدة.

ويبين الجدول التالي تفاصيل الموارد المخصصة للمكاتب الخارجية القائمة في إطار ميزانية البرنامج 20:

ميزانية 15/2014			ميزانية 13/2012			وحدة البرنامج	البرنامج
تكاليف خلاف الموظفين المجموع	تكاليف الموظفين	تكاليف الموظفين	تكاليف خلاف الموظفين المجموع	تكاليف الموظفين	تكاليف الموظفين		
							20 العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية
1'687	792	895	1'931	880	1'051	مكتب نيويورك	
2'274	493	1'781	2'396	548	1'848	مكتب سنغافورة	
2'261	519	1'742	1'655	510	1'145	مكتب ريو دي جانيرو	
1'038	204	834	601	200	401	مكتب طوكيو	

س4: يرجى توضيح مصدر تمويل المكاتب الجديدة في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014.

ج4: ورد في السؤال 12 أعلاه أن الكفاءة المحققة من حيث التكاليف في الثنائية 13/2012 أخذت بعين الاعتبار في أسس المقارنة المستخدمة في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014. وبفضل جهود الأمانة المتواصلة لتحقيق الكفاءة في مجالات أخرى أصبح من الممكن استيعاب ارتفاع الضغط على تكاليف مبادرات محددة، بما فيها إنشاء المكاتب الخارجية الجديدة. وبناء على ذلك، لا يرتقب استخدام أموال إضافية لهذا الغرض من غير ما ورد بوضوح في مشروع اقتراح البرنامج والميزانية لتتظفر فيه الدول الأعضاء وتوافق عليه.

الهدف الاستراتيجي التاسع: دعم إداري ومالي فعال

س1: أعلن أنه ستعرض استراتيجية جديدة للويبو بشأن الموارد البشرية. متى ستكون تلك الاستراتيجية متاحة للدول الأعضاء؟

ج1: ستعرض الاستراتيجية الجديدة بشأن الموارد البشرية على الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2013 وعلى لجنة الويبو للتنسيق.

س2: يشير نص البرنامج 25 إلى استراتيجية للاستعانة بشكل مكثف بجهات خارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هل يمكن شرح هذه الاستراتيجية بمزيد من التفصيل؟

ج2: لا بد من بعض الحكمة في المزج بين القيام بالعمل في الداخل والاستعانة بجهات خارجية من أجل تحقيق حل أكثر فعالية من حيث التكلفة. وفيما يتعلق بالمجالات التي تتطلب خبرة معينة تتم في العادة الاستعانة بجهات خارجية في مراحل تطوير المشروعات. وأما تصميم مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها فيتم داخل المنظمة. ومن الأمثلة عن المشروعات التي طبق عليها هذا النهج: نظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP) ومشروع الموارد العالمية المتاحة

للمستأجر الموثوق بهم (TIGAR) ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green) ومشروع الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re: Search).

س3: يرجى تأكيد ما إذا كانت سياسات السفر المتبعة في الويبو متناسقة تماما مع السياسات المتبعة في الأمم المتحدة

ج3: عدلت سياسات السفر الرسمي في الويبو لتتناسق مع تلك المتبعة في الأمم المتحدة وتشمل تلك التعديلات ما يلي:

- يتم السفر عبر طرق ووسائل نقل تكون فيها محطات التوقف أقل وتكاليف السفر أرخص؛
- عندما يكون السفر الرسمي جواً، "1" يسافر المسافر في الدرجة الاقتصادية بالنسبة للرحلات التي تقل عن تسع ساعات؛ "2" ويمكن للمسافر السفر في درجة رجال الأعمال بالنسبة للرحلات التي تزيد عن تسع ساعات؛
- تُدفع المصاريف النثرية في محطات السفر في كل رحلة على شكل مبلغ محدد ولا تدفع أية مصاريف نثرية في محطات السفر في الحالات التالية: "1" التوقف في محطة متوسطة يكون التوقف فيها غير مرخص أو اختيارياً؛ "2" أو التوقف في محطة سفر متوسطة لا يبقى فيها المسافر أكثر من ست ساعات ولا يترتب عنها مغادرة المحطة أو إذا كان الغرض الوحيد من التوقف تغيير وسيلة النقل لمتابعة الرحلة.
- يُحدد بدل الإقامة اليومي وفقاً للجدول التي تضعه لجنة الخدمة المدنية الدولية.

س4: هل ترجع جميع حالات ارتفاع التكاليف وانخفاضها إلى تغيير في عبء العمل؟ وهل أُجرى تحليل كافٍ لمحددات التكاليف؟

ج4: تُعزى بالأساس حالات ارتفاع التكاليف أو انخفاضها إلى واحد من العاملين التاليين:

- (1) ارتفاع عبء العمل – كما هو الحال بالنسبة لخدمات الترجمة في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات
- (2) ارتفاع/انخفاض تكلفة الوحدة – مثل ارتفاع تكاليف الموظفين وانخفاض سعر الوحدة عبر التفاوض بشأن العقود

وقد أُجرى تحليل شامل لمحددات التكاليف بالنسبة لبعض من أبرز مجالات العمل مثل قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مديد ولاهاي (انظر المرفق الخامس والسادس والسابع). وفيما يخص المجالات الأخرى، يجري حالياً صقل هذا النوع من التحليل بفضل أدوات نظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP).

[نهاية الوثيقة]